E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.1/CP1
May 1998
ORIGINAL: ARABIC

LIBRARY

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**
اجتماع فريق خبراء حول تقييم المراحل الأولى من تنفيذ
نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في الدول الأعضاء في الإسكوا
١٨-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨
بيروت

# التجربة المصرية في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣(*)

إعداد
كمال ابراهيم عبد الجواد العربي
المدير العام والمشرف على الادارة العامة
للحسابات القومية

إشراف ومراجعة
المهندس الزراعي
مصطفى سالم جعفر
المشرف العام على قطاع الاحصاء

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلف، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0154

## المحتويات

رقم الصفحة


**المقدمة** ..... ٣

**اولا – تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨** ..... ٣

– حسابات الدخل القومي ..... ٤

– جداول المدخلات والمخرجات ..... ٥

– مصفوفة الحسابات الاجتماعية ..... ٥

**ثانيا – المشاكل والصعوبات** ..... ٧

**ثالثا – مصادر البيانات** ..... ١٠

**رابعا – تجربة تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣** ..... ١٣

الحسابات التي تم تطبيقها ونتيجة التجربة ..... ١٤

**خامسا – برنامج العمل المستقبلي** ..... ١٨

**سادسا – التوصيات والاحتياجات** ..... ١٩

## المقدمة

وجهت شعبة الاحصاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) دعوة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في جمهورية مصر العربية لحضور اجتماع الخبراء الذي سيضم المتخصصين بالحسابات القومية في دول المنطقة حول تقييم المراحل الاولى في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وطلبت اعداد ورقة عمل تفصيلية تتضمن التجربة المصرية في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

لذا فان هذه الورقة تتناول عرضا للتجربة المصرية في تطبيق نظام الحسابات القومية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء طبقا لنظامي الامم المتحدة للحسابات القومية عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٣.

## أولاً - تجربة تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٦٨

مرت تقديرات الحسابات القومية في مصر بمراحل متعددة انتقلت فيها من مجرد محاولات فردية الى محاولات رسمية بهدف الوصول الى النظام الملائم للحسابات القومية وكانت اولى المحاولات الفردية في عام ١٩٢٣ بينما بدأت المحاولات الرسمية في عام ١٩٥٠ وكانت التقديرات الرسمية دقيقة ومفصلة وقابلة للمقارنة.

وعند صدور نظام الامم المتحدة للحسابات القومية ١٩٦٨ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء باعداد وتركيب الحسابات القومية طبقا لهذا النظام بعد مواءمته وظروف الاقتصاد المصري.

وطبقا لهذا النظام فقد قام الجهاز باعداد ما يلي:

١- الحسابات القومية (الدخل القومي)
٢- جداول المدخلات والمخرجات

كما قام بتركيب مصفوفة للحسابات الاجتماعية، نشرة لمؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

ونعرض فيما يلي لهذه الأنواع:

١- حسابات الدخل القومي بالأسعار الجارية

(أ) اصدر الجهاز منذ تطبيقه لهذا النظام في عام ١٩٧٠ العديد من النشرات السنوية ولا زال يصدرها حتى الآن. وتشمل هذه النشرات ما يلي:

- مجموعة الحسابات الموحدة للدولة

- مجموعة حسابات الإنتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي والتي تتعلق بحسابات السلع والخدمات والسلع والخدمات الأخرى والانفاق الاستهلاكي للقطاعات الإنتاجية وحسابات الإنتاج القطاعي.

- مجموعة حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي لجميع القطاعات التنظيمية.

- مجموعة الجداول الملحقة والإضافية وهذه الجداول تتعلق بالإنتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي ويبلغ عددها عشرة جداول كما تشمل الجداول المتعلقة بالدخل والانفاق وتمويل رأس المال ويبلغ عددها ٩ جداول وقد تم تركيب هذه الجداول من واقع البيانات الفعلية لكافة القطاعات وكانت مجموعة الحسابات القطاعية على مستوى النشاط الاقتصادي هي الممر الرئيسي وحلقة الربط بين بنود المحاسبة التجارية والتيارات الاقتصادية القومية المكونة للحسابات والجداول وصولا الى الحسابات الموحدة للدولة.

(ب) كما تم اعداد مجموعة أخرى من الجداول الملحقة بالأسعار المثبتة شملت توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط، الأنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي.

وخارج نطاق النظام فقد اشتملت النشرة على مصفوفة توازنية للاقتصاد المصري كما تضمنت بعض المؤشرات الاقتصادية للمجاميع الأساسية للحسابات القومية.

وحتى تكون الصورة كاملة فقد تم تضمين النشرة بالتعاريف والمفاهيم المستخدمة سواء في التقديرات بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة.

## ٢- جداول المدخلات والمخرجات

كان للجهاز تاريخ طويل في اعداد جداول المدخلات والمخرجات بداية من عام ١٩٥٤ وقد تم اعداد أول جدول على اساس بيانات فعلية لعام ١٩٦٧/٦٦ وذلك طبقا لنظام ١٩٦٨ مع الخروج عن هذا النظام في بعض النقاط التي تطلب الامر معالجتها بطريقة خاصة.

ثم اصدر الجهاز جدول آخر عن ١٩٨٤/٨٣ من واقع البيانات التفصيلية للوحدات الإنتاجية ولقد اشتمل هذا الجدول على عدد من الجداول الملحقة والتكميلية لاول مرة مثل توزيع الواردات حسب استخدامها ومعاملاتها الفنية وجداول توزيع هوامش التجارة والنقل لكل من الإنتاج المحلي والواردات ثم اعقب ذلك صدور جداول ١٩٨٧/٨٦، ١٩٩٠/٨٩، ١٩٩٢/٩١ أصبحت هذه الجداول تأخذ دورية خمس سنوات على اساس فعلي وسنتين على اساس تحديث.

## ٣- مصفوفة الحسابات الاجتماعية

كان الجهاز سبق اعداد هذه المصفوفة قبل أن يتضمنها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

وتتميز هذه المصفوفة والتي تتشابه الى حد كبير مع مفهوم نظام الـ SNA لعام ١٩٦٨ جدول ١/٢ بانها عرضا متسقا يعبر عن الوضع الاقتصادي داخل المجتمع وذلك باستخدام كافة المعلومات المتاحة ومن ثم فانها تساعد على تطوير هذه البيانات واستكمال النقص الموجود بها وخاصة في مجال الإحصاءات الاقتصادية بالإضافة الى أنها تعتبر إطارا مناسبا وشاملا للبيانات الاقتصادية عن فترة زمنية محددة (سنة). وتتكون هذه المصفوفة من سبعة أجزاء رئيسية هي:

١- عوامل الإنتاج
٢- القطاعات التنظيمية

٣- حسابات رأس المال
٤- الأنشطة الإنتاجية
٥- السلع والخدمات
٦- الضرائب
٧- الإجمالي

ويبلغ صفوف واعمدة المصفوفة الأخيرة ٨٩ × ٨٩.

وتعتبر جداول المدخلات والمخرجات الركن الأساسي في تركيب المصفوفة وغالبا فان تركيب هذه المصفوفة يختلف من دولة الى اخرى نظرا لاختلاف مستوى التنمية وهيكل الإنتاج والوضع التنظيمي للدولة.

وقد اصدر الجهاز عددا من المصفوفات في أعوام ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٧/٨٦، ١٩٩٠/٨٩، ١٩٩٢/٩١. واصبحت دورية هذه النشرة تتفق مع دورية جداول المدخلات والمخرجات.

النشرة الربع سنوية لمؤشرات اداء الاقتصاد القومي المصري

تهدف هذه النشرة الى تتبع مسار الاقتصاد القومي المصري بشكل دوري (ربع سنوي) وقياس ما يطرأ عليه من تغيرات خلال هذه الفترة مع مقارنتها بالفترات السابقة والفترات المناظرة. وتشمل هذه النشرة المؤشرات الأساسية في الصناعة والكهرباء والسياحة والفنادق والتجارة الخارجية، السيولة النقدية، الحركة في البورصة والأرقام القياسية والتضخم. ولقد بدأ العمل في هذه النشرة منذ عام ١٩٨٤ ولا زالت تصدر بصفة منتظمة.

نتائج تطبيق التجربة

ولقد أسفرت التجربة عن عدم تطبيق الأنواع الاتية من الحسابات القومية بسبب عدم توفر البيانات وهي:

١- الميزانيات القومية والقطاعية

٢- جداول التدفقات النقدية والمالية

٣- اعداد حصر للثروة القومية

بالإضافة الى انه لم يتم استكمال الجزء الأخير من حسابات تمويل رأس المال في حسابات الدخل القومي.

## ثانيا - المشاكل والصعوبات

قطعت مصر شوطاً كبيراً في سبيل توفير البيانات الأساسية التي تساعد على توفير قاعدة جيدة عن مختلف وجوه النشاط الاقتصادي يمكن استخدامها في تركيب الحسابات الاقتصادية القومية والمجاميع الرئيسية المتصلة بها وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية طبقا لنظام الحسابات القومية الصادر عام ١٩٦٨ إلا أن جمهورية مصر العربية كغيرها من الدول النامية ما زالت تعاني الكثير من المشكلات في مجال المعلومات الأساسية المرتبطة بكميات ونوعيات هذه المعلومات وتداولها بالإضافة الى مشكلة التنسيق بين المصادر المختلفة للبيانات والجهات المستخدمة لها.

وبطبيعة الحال فانه عند البدء التجريبي لتطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ استخدمت نفس المصادر السابقة مع مواءمتها مع التعاريف والمفاهيم الواردة بالنظام الجديد. ونعرض فيما يلي موجزا لأهم المشكلات:

نشاط الزراعة

يعتمد الجهاز على البيانات الواردة من وزارة الزراعة والتي تتعلق بقيمة كل من الإنتاج الزراعي والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة ...الخ. غير أن هذه البيانات لا تشمل:

١- قيمة الخدمات الزراعية التي يجب اضافتها الى كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط مما يؤدي الى اللجوء للمصادر الأخرى لاستكمال هذا النقص.

٢- في كثير من الحالات تحدد الحكومة بعض أسعار المنتجات الزراعية وان كانت هذه الأسعار لا تمثل بالضرورة أسعار المزرعة فإنها اعتبرت كذلك بالرغم من وجود اكثر من سعر للمنتجات الزراعية.

٣- اختلاف السنة الزراعية (اول نوفمبر - آخر أكتوبر) مع السنة المالية (اول يوليو - آخر يونيه).

٤- البيانات المقدرة لاعداد الثروة الحيوانية تعتمد على صيغ رياضية في حاجة الى تحديث باستخدام طرق حديثة واساس احدث.

٥- لا تتوفر بيانات قيمية من واقع التعداد الزراعي يمكن الاستعانة بها لاجراء تقديرات حديثة في السنوات البينية.

٦- بيانات العمالة والأجور في نشاط الزراعة لا تعكس بصورة واقعية حجم العمالة ومستوى الأجور حيث يتم اشتراك أفراد العائلة في الإنتاج الزراعي وخاصة في الإنتاج الحيواني.

٧- هناك نقص في بيانات المخزون والإهلاك.

٨- توجد مشاكل خاصة بالتكوينات الرأسمالية في نشاط الزراعة (الثروة الحيوانية) وهي تمثل نسبة كبيرة من نشاط الزراعة.

نشاط الصناعات التحويلية

لا تتوفر بيانات تفصيلية عن الخامات الرئيسية والمساعدة اللازمة لتقدير الاستهلاك الوسيط لنشاط الصناعات التحويلية في جداول المدخلات والمخرجات وكذلك البيانات الخاصة بالإضافات الرأسمالية في القطاع الصناعي لا ترد على مستوى تفصيلي حسب نوع الأصل الرأسمالي لعدم استيفائها من المصادر رغم وجود هذه البيانات تفصيلية في الاستمارات الإحصائية.

الخدمات

لا تفي البيانات الفعلية المتوفرة عن أنشطة خدمات المجتمع العامة والخدمات الترفيهية والثقافية والخدمات الشخصية بمتطلبات اعداد وتركيب الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات.

وللتغلب على ذلك قام الجهاز بإجراء التعداد الاقتصادي لعام ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٧/٩٦ والذي أضاف بيانات قيمية لبعض الأنشطة الخاصة بالخدمات ووسع من دائرة القطاع الخاص الغير منظم.

القطاع المالي

عدم توفر بيانات تفصيلية عن مكونات هذا القطاع فيما يتعلق بالأصول والخصوم والتدفقات النقدية والمالية طبقا للقيمة الحالية لهذه الأصول والتغيرات التي طرأت عليها.

القطاع الحكومي

لا يقوم بتقييم الأصول الثابتة أو بحساب الإهلاك ومن ثم يصبح من الضروري تحديد قيمة الإهلاك وإجراء الدراسات والمسوح التي تساعد في تقدير هذه الأصول.

الشمول

عدم توفر الشمول التام وخاصة فيما يتعلق بالأطر الإحصائية وسيتم توفير ذلك في المستقبل القريب من واقع بيانات التعداد الاقتصادي ١٩٩٦ الجاري تنفيذه حاليا.

قصور ونقص البيانات

ويتمثل قصور البيانات بشكل حاد في القطاع الخاص الغير مغطى إحصائيا والعاملين خارج المنشآت.

تأخير البيانات

عدم استجابة المصادر في توفير الحسابات الختامية والميزانيات المعمول بها في الوقت المناسب والذي يؤدي الى تأخر صدور بعض الإحصاءات والتي تعتبر مصدراً هاماً للحسابات القومية عن مواعيدها مما يؤدي الى تأخير صدور الحسابات القومية في موعدها.

صعوبة الانتقال من المحاسبة التجارية الى المحاسبة القومية

هناك العديد من الأنظمة المحاسبية التجارية المطبقة في القطاعات المختلفة والتي ترد بياناتها بصفة إجمالية لا تفي باغراض الحسابات القومية.

مشاكل التعاريف والمفاهيم الإحصائية

لكي يتم اعداد حسابات قومية سليمة لا بد من وجود التعاريف الدقيقة لكل مفردات الحسابات والجداول المكونة للحسابات القومية وأي تصور أو لبس في هذه المفاهيم والتعاريف سيؤدي الى اجتهادات غير مرغوبة ويسعى الجهاز حاليا مع الجهات الأخرى ذات الصلة الى إصدار دليل بتوحيد المفاهيم.

وجاري حاليا دراسة هذا الوضع (توحيد المفاهيم والتعاريف بواسطة لجنة مشكلة من جميع الوزارات المعنية والجهات العلمية والجهاز وصادر بتشكيلها قرار السيد/ وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي بتكليفها من رئاسة مجلس الوزراء.

## ثالثا – مصادر البيانات

يعتمد الجهاز في تركيب الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ على العديد من المصادر الإحصائية من أهمها:

١- الإحصاءات الأساسية الجارية الدورية
٢- التعدادات العامة والمسوح
٣- مصادر اخرى متضمنة الحسابات الختامية وميزانيات الشركات والهيئات الاقتصادية وغيرها.

ونعرض فيما يلي بالتفصيل لاهم هذه المصادر:

١- الإحصاءات الدورية

- تقديرات الدخل من القطاع الزراعي
- إحصاءات النشاط التعاوني بالقطاع الزراعي
- إحصاءات الزمام والمساحات المزروعة
- إحصاءات الإنتاج السمكي
- إحصاءات الثروة الحيوانية
- إحصاءات الأراضي المستزرعة
- إحصاءات الآلات والمعدات الزراعية
- إحصاءات الإنتاج الصناعي السنوي قطاع عام
- إحصاءات الإنتاج الصناعي السنوي قطاع خاص (عشرة مشتغلين فاكثر)
- إحصاءات الإنتاج الصناعي السنوي السلعي (عام وخاص)
- إحصاءات إنتاج الكهرباء (توليد - توزيع)
- إحصاءات التشييد والبناء لشركات القطاع العام
- إحصاءات التشييد والبناء لمنشآت القطاع الخاص
- إحصاءات النقل العام للركاب داخل وخارج المدن
- إحصاءات التخزين
- إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة في القطاع العام والخاص المنظم
- إحصاءات تجارة الجملة في القطاع الخاص غير المنظم
- إحصاءات تجارة التجزئة قطاع خاص غير منظم (خمسة مشتغلين فأكثر)
- إحصاءات تجارة التجزئة بالعينة قطاع خاص (اقل من خمسة مشتغلين)
- إحصاءات مقومات النشاط الفندقي والبنسيونات في القطاعين العام والخاص
- إحصاءات التصنيف الاقتصادي والوظيفي لنشاط قطاع الإدارة الحكومية
- إحصاءات التجارة الخارجية
- إحصاءات مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية
- إحصاءات الودائع والائتمان المصرفي
- إحصاءات المالية للبنوك والتأمين

- إحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع العام
- إحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم
- إحصاءات متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي
- إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل
- إحصاءات العمالة بالحكومة والهيئات
- الأرقام القياسية لاسعار المستهلكين
- الأرقام القياسية لاسعار الجملة
- الرقم القياسي للدخل الزراعي
- بحث العمالة بالعينة
- بحث الانفاق والاستهلاك
- الأرقام القياسية للتجارة الخارجية
- إحصاءات السياحة
- إحصاءات المواصلات السلكية واللاسلكية
- إحصاءات الخدمات البريدية
- إحصاءات الخدمات التعليمية
- إحصاءات النشاط الرياضي
- إحصاءات السينما والمسرح
- إحصاءات الخدمات الطبية

٢- التعدادات العامة

- التعداد العام للمنشآت
- التعداد العام للسكان والإسكان
- التعداد الاقتصادي

٣- مصادر اخرى

- الحسابات الختامية وميزانيات شركات القطاع العام والقطاع الخاص المنظم

- تقارير المتابعة المالية لموازنات الدولة
- الحساب الختامي للجهاز الإداري للحكومة
- الحساب الختامي لموازنة الهيئات الخدمية
- الحساب الختامي لموازنة الهيئات الاقتصادية
- التقرير السنوي لهيئة كهرباء مصر
- ميزان المدفوعات
- بيانات متنوعة من بعض الجهات كوزارة الزراعة. البنك المركزي المصر ...الخ.
- الاستبيان السنوي للإنتاج الخدمي (جمعيات ثقافية/ حكومية/ رعاية اجتماعية/ نشاط رياضي/ نقابات ...الخ).

ولقد قام الجهاز أخيراً بعدد من المسوح سيؤدي استخدامها الى توفير قدراً من البيانات الإحصائية المطلوبة لتركيب الحسابات تتلخص فيما يلي:

(١) بحث الطاقة
(٢) بحث عن الصناعات الصغيرة ونشاط الإصلاح والصيانة (٩ عمال فأقل)
(٣) بحث عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية
(٤) بحث عن خصائص التعليم
(٥) جاري حاليا العمل بالتعداد الاقتصادي الثاني لعام ١٩٩٧/٩٦.

ورغم هذا الجهد الضخم الذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتوفير الكم الهائل من البيانات الاقتصادية والوصفية التي توفرها النشرات الإحصائية السنوية والربع سنوية والمسوح الدورية والتعدادات ...الخ والتي تسهم بقسط وافر من المعاونة في اعداد وحساب التقديرات المختلفة للحسابات القومية إلا أنها لا زالت قاصرة عن الوفاء الكامل لاحتياجات الحسابات القومية لما تتطلبه من بيانات تفصيلية كثيرة وخاصة في القطاع الغير منظم.

## رابعاً – تجربة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

منذ أن صدر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يبذل قصارى جهده لتنفيذ هذا النظام وقد ترجم هذه الجهود الى عدد من الدورات التدريبية للعاملين في الحسابات القومية والإدارات ذات الصلة والتي تمثلت فيما يلي:

١- قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) مشكورة بتنفيذ ثلاث دورات تدريبية في مجال تطبيق النظام الجديد للحسابات القومية في أعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ حضرها حوالي ٣٧ متدربا من الحسابات القومية والإدارات الأخرى ذات الصلة في الدولة الأولى واقتصرت الدورة الثانية والثالثة على العاملين بالحسابات القومية وقد استغرقت كل دورة اسبوعين وقد قام بتنفيذ والقاء المحاضرات السادة الخبراء والمستشارين الاقليميين باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا). تناولت هذه المحاضرات شرح المفاهيم الرئيسية والتطبيقية للنظام والتركيز على الحالات التطبيقية من واقع البيانات المتاحة ومعرفة اوجه النقص والقصور في الحسابات القومية واقتراح برنامج تنفيذي لتطبيق الحسابات القومية.

٢- تم عقد دورة تدريبية أخرى عن حسابات البيئة وعلاقتها بالحسابات القومية بواسطة خبير الحسابات القومية بمكتب إحصاء الأمم المتحدة في ١٩٩٧ شارك فيها السيد/ المستشار الإقليمي للحسابات القومية بالاسكوا وحضرها جميع العاملين بالحسابات القومية وعدد اخر من الإدارات الإحصائية المختلفة بالجهاز بلغ عددهم ٢٥ فرداً.

٣- تم ايفاد عدد ثمانية أفراد من العاملين بالحسابات القومية لحضور دورات تدريبية متقدمة في تطبيق النظام في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، إثيوبيا، اليونان ومالطه لمدد تتراوح بين أسبوع وثلاث أسابيع ولقد ركزت هذه المحاضرات على المفاهيم والحسابات والبيانات الأساسية للنظام والقطاعات المؤسسية والتدفقات ومشاكل التوازنات والحسابات التابعة.

٤- تم التنسيق مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئة الدولية للتنمية الأمريكية والتي قامت باجراء دراسة وتقييم لتحسين وتطوير الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية.

الحسابات التي تم تطبيقها في ضوء نظام ١٩٩٣

قامت الإدارة العامة للحسابات القومية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعادة عرض بيانات نشرة الحسابات القومية لعام ١٩٩٢/٩١ حسب النظام الجديد للحسابات القومية كمثال تجريبي لكل القطاعات بوجود السيد/ المستشار الاقليمي للحسابات القومية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) شاملة للحسابات الجارية فقط وقد تم الاستفادة بهذه التجربة أيضا في نشرة ١٩٩٣/٩٢ وسوف يتم الاستفادة بها في نشرات عام ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ ومن المنتظر الانتهاء منها في منتصف هذا العام.

ومما تجدر الإشارة اليه فان التجربة التي تمت حتى الان لم تنشر بعد بصفة رسمية حيث قد شملت الحسابات الجارية وحساب رأس المال فقط من مجموعة حسابات التراكم.

ونعرض فيما يلي لما تم في القطاعات المؤسسية:

١- القطاع الحكومي:

يشمل هذا القطاع الحكومة المركزية والمحلية وهيئة التأمين الصحي والهيئات الخدمية.

وقد تم اعداد دليل بواسطة السيد/ المستشار الإقليمي للاسكوا لكل من المصروفات والإيرادات والتغير في الأصول والالتزامات يربط الحسابات الختامية للحكومة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ليكون مرجعا يسترشد به على جميع مستويات قطاع الحكومة وذلك بالنسبة للحسابات الجارية من حساب الإنتاج وحتى حساب رأس المال طبقا لمستوى النشاط الاقتصادي وتصنيف الانفاق.

ولم يتم تركيب حسابات التراكم لعدم توفر البيانات الخاصة بالأصول والالتزامات المالية والمتغيرات التي تطرأ عليها.

ولقد واجه هذا القطاع العديد من المشاكل والصعوبات تم التغلب على معظمها أثناء التدريب مثل الاختلاف في التعاريف المستخدمة في حسابات وميزانيات هذا القطاع وامكانية مواءمتها بما يتفق ومفاهيم النظام الجديد.

٢- قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات:

تم التغلب على العديد من المشاكل التي تعترض هذا القطاع ويتم الاعتماد حاليا على الحسابات الختامية والمعلومات التي ترد بالاستمارة المخصصة لهذا الغرض وخاصة تلك الوحدات الكبيرة التي يمثل انفاقها وزنا كبيرا مثل النوادي الرياضية الممتازة والدرجة الأولى والنقابات العامة وغيرها من واقع بياناتها وحساباتها الختامية الفعلية كما يجري حاليا التنسيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة حول تدقيق الإطار وجودة البيانات التي يتم استلامها حتى تفي بهذا الغرض.

٣- قطاع المشروعات المالية:

يشمل هذا القطاع المال والتأمين والهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص المنظم واخيرا وطبقا للتعديلات الجديدة هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية حيث أنها كانت تعالج في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ في القطاع الحكومي بصفتها تأمينات إجبارية وليست اختيارية كما يشمل هذا القطاع المنشآت المالية الأخرى وشركات الصرافة وصناديق التأمين الخاصة.

وقد تم معالجة بعض المشاكل الخاصة بهذا القطاع والتي تتمثل في كيفية معالجة إنتاج شركات الصرافة والتحويلات الجارية من الحكومة والإعانات.

٤- قطاع العالم الخارجي:

يعتمد تركيب هذا الحساب على ميزان المدفوعات وحصة الشريك الأجنبي من البترول ومن المشكلات التي تتعلق ببيانات التجارة الخارجية عدم وجود بيانات تفصيلية للمناطق الحرة وجاري حاليا الحصول عليها طبقا للسلع كما ان الواردات مقيمة سيف CIF ويتطلب النظام الجديد تقيمها فوب.

٥- القطاع غير المالي:

يشمل جميع الوحدات الاقتصادية المقيمة التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات تباع في السوق بسعر يغطي تكلفة إنتاجها وينقسم هذا القطاع الى قطاع عام وقطاع أعمال وقطاع خاص وفيما يتعلق بالقطاع العام فانه يطبق في حساباته النظام المحاسبي الموحد لعام ١٩٦٦ الذي وضع خصيصا لخدمة أغراض الحسابات

القومية وبذلك فانه يوفر البيانات الأساسية اللازمة للمحاسب القومي والاستعانة ببعض البيانات المتاحة الأخرى كإحصاءات الإنتاج الصناعي والتوزيع والخدمات يتم تركيب الحسابات القومية الخاصة به اما القطاع الخاص فانه يتضمن كافة الوحدات الإنتاجية المقيمة التي يملكها ويديرها القطاع الخاص (استثماري - منظم - غير منظم) وتتوفر بيانات عن القطاع الخاص المنظم والاستثماري كما تتوفر بعض بيانات القطاع الخاص غير المنظم وخاصة في الصناعة والتجارة ولا تتوفر البيانات الباقية الا عن طريق المسوح الخاصة والتعدادات.

٦- القطاع العائلي:

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالعائلات من حيث كونها منتجة ومن حيث كونها مستهلكة من واقع الإحصاءات التي يقوم الجهاز بإصدارها مثل أبحاث الآسرة (الانفاق والاستهلاك العائلي) وبحث التطورات الاجتماعية والاقتصادية باستخدام البيانات المتاحة في هذه الأبحاث. كما يمكن الحصول على قيمة الخدمات المنزلية المؤداة للعائلات فيما بين بعضها من مسوح الاستهلاك والانفاق. وبذلك يتم تصوير الخدمات المنزلية والانفاق الاستهلاكي العائلي اما حسابات الدخل والانفاق والتكوين الرأسمالي فانه يشمل المشروعات الخاصة غير المنظمة غير المالية طبقا لنظام ١٩٦٨.

نتائج التجربة

تم إحراز تقدم كبير نتيجة الدورات التدريبية والممارسة الفعلية في تركيب الحسابات القومية والتي قام بها خبراء الاسكوا إلا أنه لا زال هناك نقص في بعض البيانات الأساسية اللازمة لاعداد وتركيب الحسابات القومية وفقا لنظام ١٩٩٣ وبصفة خاصة فيما يتعلق بحسابات التراكم (فيما عدا حساب رأس المال) وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحسابات إعادة التقييم والميزانيات والحسابات التابعة وذلك لعدم توفر بيانات عن الأصول والثروة القومية.

وجاري حاليا اعداد البرامج الإحصائية اللازمة لتوفير البيانات الأساسية اللازمة لاعداد وتركيب الحسابات والجداول الواردة بالنظام ومن اهم هذه الإجراءات ما يلي:

١- سيتم الاستفادة من البيانات التي يوفرها التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦ في تحديث الأطر المستخدمة في جمع البيانات.

٢- يقوم الجهاز حاليا بموائمة التصنيفات الحالية والمعمول بها بالجهاز مع التصنيفات المطلوبة في الحسابات القومية ١٩٩٣.

٣- سيتم الاستفادة من بحث الانفاق والاستهلاك بالعينة لعام ١٩٩٦/٩٥ في توفير البيانات الأساسية اللازمة لاعداد حسابات القطاع العائلي.

٤- سيتم الاستفادة من البيانات التي يوفرها التعداد الاقتصادي لعام ١٩٩٧/٩٦ بأسلوب الحصر الشامل في اعداد وتركيب حسابات القطاع الخاص وخاصة القطاع الخاص غير المنظم وبقية قطاعات الاقتصاد القومي.

٥- وسيتم كذلك الاستفادة من مسح الصناعات الصغيرة وبحث التطورات الاجتماعية وبحث خصائص التعليم بالعينة لاستكمال البيانات الأساسية اللازمة لاعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية القومية.

## خامسا - برنامج العمل المستقبلي

لا شك أن اعداد برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية يتطلب توفير العديد من البرامج الخاصة بتوفير البيانات بشكل تفصيلي وإجراء العديد من المسوح الاقتصادية وخاصة في القطاع الخاص الغير منظم.

ويمكن ان يتم تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مراحل تدريجية يمكن إيجازها كما هو متعارف عليه فيما يلي:

<u>المرحلة الاولى</u>

لا خلاف على انها تشمل تطبيق الحسابات الجارية بالإضافة الى حساب رأس المال الموجود ضمن مجموعة حسابات التراكم من واقع البيانات الإحصائية الفعلية المتاحة حاليا.

المرحلة الثانية

استكمال باقي حسابات النظام (حسابات التراكم والميزانية) وتركيب الحسابات المتكاملة واعداد جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية والحسابات التابعة التي يمكن تركيبها.

ولا شكل أن تنفيذ هذا البرنامج الكامل سيتطلب مدة زمنية كما يتطلب توسيع قاعدة البيانات الإحصائية والذي يحتاج الى تمويل كبير لتنفيذه بالإضافة الى ضرورة وجود برنامج تدريبي مكثف للعاملين في مجال الحسابات القومية والجهات ذات الصلة بها وتحسين وتطوير جمع البيانات بالشكل الذي يخدم هذا الغرض.

كما يتطلب استخدام الحاسبات الشخصية في اعداد وتركيب الحسابات القومية وربطها بالحاسبات الاخرى في الإدارات مصدر البيان بالجهاز وخارج الجهاز واخيرا يتطلب ضرورة الاستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والدولية وخبرات الدول التي قمت بالتطبيق الفعلي.

## سادسا - التوصيات والاحتياجات

١- ضرورة تحديث ومراجعة الأطر الموجودة بصفة دورية ثم مراجعتها عند اجراء التعدادات الاقتصادية والعامة حتى يتوفر الشمول التام في ظل نظام الخصخصة المعمول بها حاليا.

٢- اجراء العديد من المسوح الجديدة وتعديل التعاريف والمفاهيم المستخدمة وتعديل دورية الإحصاءات الجارية وتضمين النشرات الإحصائية بالتفاصيل الواردة في الاستمارات الإحصائية حتى تخدم أغراض النظام الجديد للحسابات القومية.

٣- العمل على معالجة موضوع تأخير الحسابات الختامية والميزانيات الخاصة بالوحدات المؤسسية المختلفة الى اقل فترة ممكنة عن طريق ربط مصادر البيانات الأساسية باجهزة الكمبيوتر مع وحدات الحاسبات بالحسابات القومية والحصول على البيانات الاولية ثم يتم تعديلها عند اعتماد هذه الحسابات.

٤- ضرورة التركيز على معالجة اوجه النقص والقصور في بيانات القطاع الخاص غير المغطى إحصائيا والذي يتمثل في المنشآت التي تعمل بها عمالة صغيرة جدا ولا تدخل ضمن نطاق الإحصاءات الدورية مثل الخدمات الشخصية والترفيهية والترويحية ...الخ. ويتم معالجة النقص والقصور في البيانات بصفة عامة عن طريق تعديل الاستبيانات الحالية وتعديل التعاريف والمفاهيم المستخدمة أو اجراء المسوح الجديدة أو التعديل في دورية المسوح القائمة أو تعديل في تبويبات بعض النشرات بحيث تشمل جميع البيانات الواردة في الاستمارات الإحصائية.

٥- ضرورة توافر بيانات عن الأصول الحكومية حسب نوع الأصل والتفرقة بين ما هو اصل وما هو مصروفات جارية وتقدير اهلاك رأس المال الثابت وهذا يتم من خلال مسح شامل للممتلكات الحكومية وتقييم مختلف الأصول ووتقدير الاهلاك لها.

٦- ضرورة الاستفادة من التعدادات الزراعية في تقدير قيمة الثروة الحيوانية بحيث تتوفر بيانات كمية وقيمة عن الاصول وانتاجها ومتطلبات انتاج واجور العاملين بها. كما يتطلب الامر توفير بيانات عن قيمة الاصول لنشاط الصيد المائي بصفة خاصة وباقي انواع الاصول المختلفة في قطاع الزراعة بصفة عامة ومتطلبات انتاجه واجور العاملين.

٧- ضرورة توفير وتزويد وحدات الحسابات القومية بالاجهزة الاحصائية باجهزة حاسبات صغيرة حديثة لتجهيز البيانات تربط بشبكة داخلية وبالجهات ذات الصلة. وكذا طابعات حديثة تساعد في استخراج وطباعة النتائج بالسرعة المطلوبة والقضاء على فترة التأخير.

٨- استمرار عملية التدريب الكامل والمكثف لجميع المستويات القائمة باعداد وتركيب الحسابات القومية وكذلك من يتولى تجهيز واعداد البيانات الخاصة بالحسابات القومية شاملا:

(أ) الحسابات القومية
(ب) تدريب في الطرق والمناهج والعينات والتجارب وتصميم الاستبيانات وجمع البيانات وترد الحسابات وتحليل البيانات.
(ج) التجهيز الآلي والتدريب العملي للعاملين على استخدام الحاسبات الشخصية
(د) اللغة الإنجليزية

وبهذا يمكن ان يتم تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الصادر عام ١٩٩٣ طبقـــا لتوصيـــات الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية والمنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن لما له من أهمية بالغة في مجـــال التحليل الاقتصادي والمقارنات الدولية.

UNESCWA LIBRARY
20008318

# المراجع


١- الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٦٨.

٢- الجهـــاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الصادر ١٩٦٨ باللغة العربية مرجـــع رقم ٦٠ - ١١٠ القاهرة فبراير ١٩٧٢.

٣- الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية منشورات الأمم المتحدة نيويورك، ١٩٩٣.

٤- أستاذ/ قطب سالم عبد اللطيف:

_____ أضواء على نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ١٩٩٣ مقارنا بنظام ١٩٦٨، سبتمبر ١٩٩٦.

_____ تقرير عن المهمة الاستشارية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمر ١٩٩٦.

_____ تقرير عن المهمة الاستشارية للجهاز، يناير ١٩٩٧.

_____ الإحصاءات الصناعية وعلاقتها بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، أغسطس ١٩٩٧.

٥- د. كامل العضاض، تطبيق معايير نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في نشاط الصناعة التحويلية، الاســـكوا، تجربـــة قطر، سبتمبر ١٩٩٧.

٦- د. علي توفيق الصادق، الترابط بين الحسابات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات، ١٩٩٧.

٧- د. احمد الكواز، نظام الحسابات القومية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر ١٩٩٧.

٨- أستاذ/ محمد يوسف راشد، التجربة المصرية في مجال المحاسبة الاقتصادية القومية، مجلة الجمعية الإحصائية المصرية، العدد الخامس، ١٩٨١.

٩- أستاذ/ كمال ابراهيم العربي:

_____ ملاحظات ومقترحات أولية بخصوص ربط بيانات التعداد الزراعي بالحسابات القوميـــــة، مشـــروع التخطيـــط والتدريب الإنمائي، ليبيا، فبراير ١٩٩٦.

_____ محاضرات في الحسابات القومية، مشروع التخطيط والتدريب الإنمائي، ١٩٩٤.

_____ مسوح الاسر وعلاقتها بالحسابات القومية، مشروع التخطيط والتدريب الإنمائي ١٩٩٥.

_____ نظام الحسابات القومية، تجربة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٥.

_____ المصادر الإحصائية لبيانات القطاع الخاص، مشروع التخطيط والتدريب الإنمائي، ليبيا، ١٩٩٥.

_____ مقترحات عملية لتوفير البيانات المطلوبة لاعداد الحسابات القومية في قطاع النقـــــل والمواصـــلات، مشـــروع التخطيط والتدريب الإنمائي، ١٩٩٥.

_____ أضواء على مسح الانفاق العائلي لعام ١٩٩٢، مشروع التخطيط والتدريب الإنمائي، مايو ١٩٩٥.